|  |  |
| --- | --- |
| **فريق العمل التابع للمجلس المعني بالخطتين الاستراتيجية والمالية للفترة 2023-2020** | logo_A-[Converted] |
| **الاجتماع الرابع - جنيف، 16 أبريل 2018** |
|  |  |
|  | **الوثيقة CWG-SFP-4/9-A** |
| ***(****الوثيقة**CWG-SFP-3/9)* |
| **8 ديسمبر 2017** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| القـرار 191 (المراجع في دبي، 2018) | |
| استراتيجية التنسيق بين القطاعات داخل الاتحاد | |

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يشير إلى

*أ )* القرار ITU‑R 6‑2 (المراجَع في جنيف، 2015)، بشأن الاتصال والتعاون مع قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-T)، والقرار ITU‑R 7‑3 (المراجَع في جنيف، 2015)، بشأن تنمية الاتصالات بما في ذلك الاتصال والتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-D) الصادرين عن جمعية الاتصالات الراديوية (RA)؛

*ب)* القرار 18 (المراجع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، بشأن مبادئ وإجراءات توزيع العمل على قطاعَي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات وتعزيز التنسيق فيما بينهما، والقرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، والقرار 45 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن التنسيق الفعّال لأعمال التقييس فيما بين لجان الدراسات في قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد، ودور الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ﺝ)* القرار 5 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC)، بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 في أنشطة الاتحاد؛

*ﺩ )* القرار 59 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R) وقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D) للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* مقاصد الاتحاد المدرجة في المادة 1 من دستور الاتحاد؛

*ب)* الدور المنوط بكل من القطاعات الثلاثة للمساهمة في تحقيق غايات وأهداف الاتحاد؛

*ج)* أن المبدأ الأساسي للتعاون والتنسيق هو الحاجة إلى تحاشي ازدواج أنشطة القطاعات، وضمان أداء العمل على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية والتنسيق؛

*د )* أن جمعية الاتصالات الراديوية (RA) والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC) قد حددت أيضاً مجالات العمل التي تتطلب التنسيق الداخلي في الاتحاد،

وإذ يدرك

*أ )* الدور المحفز لقطاع تنمية الاتصالات الذي يسعى إلى الاستخدام الأمثل للموارد بحيث يمكن بناء القدرات في البلدان النامية؛

*ب)* الحاجة إلى تحقيق تمثيل أفضل لرؤية البلدان النامية واحتياجاتها في الأنشطة والأعمال المنفذة في قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات؛

*ج)* أن الحاجة إلى استخدام الموارد على نحوٍ فعال في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقتضي نهجاً تكاملياً من جانب الاتحاد؛

*ﺩ )* أن الجهود المنسقة والمتكاملة تمكِّن الوصول إلى المزيد من الدول الأعضاء، بتأثير أكبر، لسد الفجوة الرقمية والفجوة التقييسية، كما تسهم في تحسين إدارة الطيف؛

*ه )* تشكيل فريق التنسيق المشترك بين القطاعات المعني بالمسائل ذات الاهتمام المشترك والذي يتألف من ممثلين عن الأفرقة الاستشارية للقطاعات الثلاثة جميعها؛

*و )* أن الأمانة قد أنشأت في عام 2015 فريق المهام المعني بالتنسيق بين القطاعات الذي يترأسه نائب الأمين العام، بغية تحسين التعاون والتنسيق بين المكاتب الثلاثة والأمانة العامة؛

*ﺯ )* أن استراتيجية تنسيق شاملة تقاس وتراقَب نتائجها من شأنها أن تزود الاتحاد بأداة لتصحيح أوجه القصور والبناء على النجاح؛

*ح)* أن التعاون والتنسيق بين القطاعات ينبغي أن تقوده الأمانة العامة، بالتعاون الوثيق مع مديري المكاتب الثلاثة،

يقرر أن يكلف الأمين العام ولجنة التنسيق

1 بمواصلة بلورة استراتيجية التنسيق في الاتحاد توخياً لفعالية وكفاءة الجهود في المجالات ذات الاهتمام المشترك لقطاعات الاتحاد والأمانة العامة، بغية تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛

2 بضمان تنفيذ استراتيجية التنسيق هذه؛

3 برفع تقرير إلى مجلس الاتحاد بشأن تنفيذ هذه الاستراتيجية؛

4 بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم عن تنفيذ هذا القرار،

يكلف مديري المكاتب الثلاثة

1 بضمان إدراج التنسيق داخل الاتحاد في جداول أعمال الأفرقة الاستشارية بحيث تُقترح استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التطوير الأمثل للمجالات ذات الاهتمام المشترك؛

2 بتقديم الدعم إلى الأفرقة الاستشارية في أنشطة التنسيق بين القطاعات في المجالات ذات الاهتمام المشترك،

يكلف مجلس الاتحاد

1 بتيسير مواصلة بلورة استراتيجية التنسيق بين القطاعات وتنفيذها، من أجل متابعة تطورها واتخاذ القرارات عند الاقتضاء لتعديلها، استناداً إلى تقارير الأمين العام؛

2 بعرض نتائج استراتيجية التنسيق بين القطاعات على مؤتمر المندوبين المفوضين القادم، إلى جانب استراتيجية مقترحة للفترة التالية؛

3 بضمان تغلغل دور الحضور الإقليمي لتحقيق "الأداء الموحد للاتحاد"، على النحو المناسب، في الخطط التشغيلية لكل قطاع،

يدعو الدول الأعضاء

إلى دعم الجهود المبذولة لتحسين التنسيق بين القطاعات، بوسائل منها المشاركة بنشاط في الأفرقة التي تشكلها الأفرقة الاستشارية للقطاعات لضمان التنسيق فيما بينها.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)